كما أسلفت كانت فكرة عقد مؤتمر للإخوان الإصلاحيين هي إحدى وسائلنا للخروج للفضاء الخارجي بعيداً عن ضيق التنظيم، وامتدادا لمؤتمرات الإمام المؤسس حسن البنا الستة رأينا أن نعقد مؤتمرنا تحت عنوان "المؤتمر السابع"..

المؤتمر السابع

كانت فكرة المؤتمرات الدورية التي اعتمدها الإمام الشهيد حسن البنا في الاجتماع بقواعد الإخوان المسلمين وسيلةً فعالةً وناجحةً بكل المقاييس، إذ كان المؤتمر السنوى بمثابة مراجعة شاملة لسياسات الجماعة وتفكيرٍ عميق لمستقبلها، ومن خلال الحوارات والمناقشات التي تدور بين أعضاء الجماعة كانت تنضج الكثير من الأفكار بما يعود بالخير على الجماعة وعلى الأمة.

وقد ظل الحال كذلك، فنضجت أفكار الجماعة عبر ستة مؤتمرات شهدت العديد من الاجتهادات والأفكار، وكان من أشهرها المؤتمر الخامس الذى انعقد عام ١٩٣٩ بسراي آل لطف الله (فندق الماريوت بالزمالك حالياً)، وكان يعتبر بمثابة تحوُّل فى خط الجماعة، أعقبه انفتاح كبير على المجتمع بكل فئاته وقضاياه.. وقد فطنت الحكومات الاستبدادية لذلك مبكراً، فقررت أن تحرم الجماعة من هذا الخير العظيم وأن تضيق عليها، فلا يستطيع أعضاؤها أن يسمع بعضهم بعضاً، وزاد التضييق أكثر حتى أصبح اتصال أعضاء الجماعة اتصالاً فردياً من عضو إلى عضو بعيداً عن الأعين، وبعيداً كذلك عن الحوار العام، المحضن الأساسى لنضج الأفكار وتطوير

الاجتهادات، وقد استمر هذا الوضع الاستثنائي عقوداً طويلة.

ولأن الجماعة محفوظة بإذن الله، فلم تمت ولم تنته، فظلت تجذب الآلاف من الشباب، إلا أن تلك الأجيال دخلت الجماعة فلم تجد أمامها إلا هذا الوضع الاستثنائي فاعتقدت أنه الأصل! بل تكوّنت عند تلك الأجيال علامات من الاستغراب أمام أي محاولة للعودة إلى الأصل، وقد فطنت لذلك أيضاً الحكومات الاستبدادية، فزادت من التضييق وكرّست منع المؤتمرات العامة لأعضاء الإخوان، واطمأنت ورضيت بل ورحّبت بمشاعر الأجيال الجديدة الراكنة لحالة الاستثناء تلك، والمستغربة كذلك لأي انفتاح حواري عبر المؤتمرات الجامعة مثل التي كان يقيمها الإمام البنا، حتى تحوّلت حياة الأخ منا إلى عزلة تامة عن الدنيا، وعن العالم، يعيشه بين أخوين، أخ يبلغه التكليفات، وأخ يتلقاها منه!

ونحن إذ ندرك حالة التيه التي يعيشها العالم الإسلامي وفي القلب منه مصر، كما ندرك كذلك حالة الانحطاط الحضاري الذي تحياه بلادنا؛ بسبب البعد عن تعاليم ديننا وقيمه وأصوله، كما ندرك أيضاً أن المرشح بقوة لقيادة عملية التغيير الحقيقية بمصر هي جماعة الإخوان المسلمين دون استبعاد للقوى الأخرى أو تهميش لها، فإننا هنا لا نملك ترف الانتظار، أو التراخي، أو إلقاء عبء المسئولية على غيرنا، أو حتى على بعضنا، ممن يسبقوننا في الهياكل الإدارية، ولكنهم بحال من الأحوال لن يجيبوا عنّا أمام الله، ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾.

إننا نحتاج وبحق إلى أن نفكر.. وأن نفكر.. مثنى وفرادى.. وجماعة.. ماذا نحن؟ وماذا فعلنا؟ وماذا سنفعل؟ إننا نحتاج إلى أن يسمع بعضنا بعضاً، وأن يحاور بعضنا بعضاً، وأن يراجع كل منا الآخر، فكلامنا وأفكارنا واجتهاداتنا

هي في النهاية خارجةً عن بشر، وكل أحدٍ يؤخذ من كلامه ويردُّ إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم.

إننا بحاجة إلى طرح الاستثناء والعودة إلى الأصل، من حيث استكمال مسيرة الإمام الشهيد حسن البنا، مسيرة الحوار المنتج، والجدل الذى يساهم في التطوير والبناء، والبحث الذي قد يطوّر مسار جماعة أو أمة أو وطن، كما كان في المؤتمر الخامس ثم ما تلاه في المؤتمر السادس، إلى أن اختاره الله دون أن يُعقد المؤتمر السابع، تاركاً لنا كثيراً من الأفكار والآراء والاجتهادات التي لم نقم بواجبنا نحو تطويرها تطويراً إيجابياً –إن لم يكن سلبياً– فاستشهد –رحمه الله– بعد أن أدى ما عليه، وانتقلت لنا الأمانة التي لم نؤدِّ حقها حتى اليوم.

ليكن مؤتمرنا السابع أيها الأخوة الفضلاء استكمالاً لتلك المسيرة من التطوير والاجتهاد والدفع. ربما لا نستطيع أن نعقده بالشكل الذي نريد؛ لأننا نحيا في ظل حكومة استبدادية متسلطة، ولكننا سنحاول.. ربما لا يستطيع جميع إخواننا الحضور والإدلاء بما عندهم من أفكار وآراء، ولكننا سنسعى جاهدين لتحقيق الحد الأدنى من التواصل، مستفيدين بالتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، وحسبنا ألا يذكر الحاضرون الغائبين إلا بكل خير، وألا يظن الغائبون بالحاضرين إلا كل خير.

إننا نوجّه هذه الرسالة فقط للإخوان العاملين المهمومين بشئون دينهم ووطنهم وجماعتهم، فمن وجد في نفسه ذلك فهو معنا مشاركٌ بغير استئذان، ومن وجد في نفسه غير ذلك، أو اعتقد فينا غير الحقيقة، فنحن ندعو له بسلامة القصد وحسن النوايا، كما ندعوه لمراقبة عملنا والاقتراب منّا لعله يُغَيّر فينا رأيه، وحسبنا أننا أقلُّ إخواننا مكاناً ومكانة.

إن عدداً هائلاً ومهماً من الموضوعات يحتاج منّا للدراسة والبحث، والخروج برأي رشيد عبر هذا المؤتمر السابع بجلساته الممتدة، نريد أن نتحدث عن انتخابات مجلس الشعب، وما هو العمل بعد أن قرر إخواننا الفضلاء المشاركة فيها؟ كيف نقلل حجم الأضرار، ونعظّم حجم المنافع، وأن ننسى أنه كان لنا رأي بمقاطعتها؟ نريد أن نتحدث عن المرجعية الشاملة للإسلام، وكيف ينبثق منها التخصص الدعوي والتخصص السياسي؟ نريد أن نتحدث كثيراً عن تجربة إخواننا الإسلاميين في تركيا، سواءٌ من تخصص منهم في العمل الدعوي، فأنتج شارعاً تركياً محباً للإسلام وملتزماً بأحكام دينه لا يعادي أحداً ولا يعاديه أحد! وسواءٌ من تخصص منهم في العمل السياسي، فحقق نجاحات غير مسبوقة في المجالين السياسي والاقتصادي، وكلا التخصصين نابعان من الإسلام الشامل الذي لا يعرف التفريق بين الدين والسياسة، كما أن كلا الفريقين يساند بعضه بعضاً بغير اتفاق!

نريد أن نتحدث كثيراً وكثيراً، وهناك العشرات من العناوين التي ينبغي أن يحتمل بعضنا بعضاً فيها، ما دمنا نريد أن نصل إلى الحقيقة، وما دمنا سيعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، وما دمنا سنبتعد عن تجريح الهيئات والأشخاص، وما دمنا لن نتكلم إلا بخير.

هذه ورقة أولية أو تمهيدية لما نأمل أن نقيمه في حاضر الأيام من مؤتمرنا السابع الذي ندعو الله أن يكون فيه الخير العميم للإسلام ولمصر وللجماعة.

إخوان إصلاحيون

وهنا يظهر للنور وللنشر ولأول مرة إعلان المبادئ الذي كان من المفترض أن يتم طباعته وتوزيعه في شكل كتيب صغير في المؤتمر السابع للإخوان الإصلاحيين بفندق سفير بالزمالك في فبراير عام ٢٠١١ والذي حال قيام الثورة دون انعقاده.

إخوان إصلاحيون

معا نغير جماعتنا

إعلان المبادئ وتحرك قطار التغيير والإصلاح والتطوير داخل جماعة الإخوان وغادر المحطة ولن يتوقف ونشر هذه المباديء هي لأول مرة تخرج للنور

- نحن أعضاء من جماعة الاخوان المسلمين نعتزّ بانتمائنا إلى الإخوان المسلمين.. نؤمن بأن جماعة الإخوان المسلمين هى جماعتنا جميعا، وليست جماعة فئة أو أفراد أو مكتب إرشاد أو مجلس شورى، فهذه الجماعة هي ملك لكل فرد من أفرادها صَغُر أم كبر، قَرُب أم بَعُد.

ولأننا جماعة من البشر فمن الطبيعي أن نتفق ونختلف وأن نخطئ ونصيب، لذا فإننا نؤكد على المعاني التالية:

١- أن وجود رؤى وأفكار واتجاهات مختلفة داخل الجماعة هو الضمان الأساس للتطور والتقدم.

٢- أنه لا بد من وجود آليات واضحة لاستيعاب الاختلاف دون إبعاد أو استبعاد؛ بحيث يصبح الاختلاف اختلاف ثراء وتنوع، وليس اختلاف ضعف وتصدُّع.

٣- لا بد من وجود حوار واسع وعميق حول الثوابت والمتغيرات؛ بحيث لا يحتكر أي فصيل تحديد الثوابت ويضفي وصاية تغلق باب الاجتهاد من أجل تطوير الجماعة تحت ادّعاء حماية الثوابت.

٤- إذا كنا قد طرحنا شعار المشاركة لا المغالبة في التعامل مع الآخر، فنحن الأولى به داخل الجماعة.. أن نتشارك في تطوير جماعتنا والنهوض بها، وألا يحاول أي اتجاه أن يغالب الاتجاه الآخر، أو يقلل من شأنه، أو يشكك في انتمائه أو إخلاصه أو تجرُّده للجماعة.

٥- لا قداسة لشخص أو لفكرة؛ فالكل يؤخذ من كلامه ويردُّ، إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم.

٦- أن الاختلاف في الرأي لا يُفسد للودّ قضية، فإن اختلفنا فسيظل الانتماء للجماعة يجمعنا؛ لأنه ليس من حقّ أي فرد أن يحرم شخصا من هذا الانتماء تحت أي ادّعاء إلا ما توضحه اللوائح الواضحة المحددة فيمن يُفصل من الجماعة بقرارات حاسمة، أما اتهامات التخوين والتحقير والاغتيال المعنوي للمعارضين والمخالفين فلا مكان لها في جماعة تدعو إلى إصلاح الوطن من خلال الحوار بين فُرقائه على اختلاف انتماءاتهم وأطيافهم.

٧- إن قدرتنا على إدارة حوار داخلي صحي ووجود أطر وآليات صحيحة لذلك هو الخطوة الأولى في قبول المجتمع للحوار معنا؛ لأننا نكون قد قدّمنا النموذج لفوائد الحوار والقدرة على التطوير من خلاله.

٨- وقد أجمع الجميع على مكانة جماعتنا في الواقع المصري، فلا بد وأن نعطي الحق لهذا المجتمع الذي منحنا هذه المكانة في أن يجلس منا دور المراقب لما نفعله ونقوم به من أجل وطننا.

لقد ظهرت الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في اللوائح الداخلية للإخوان، والتي بلغت ذروتها مع أزمة تصعيد د. عصام العريان لمكتب الإرشاد، فكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وأظهرت الكثير من السلبيات في اللائحة القديمة التي ظهرت من الممارسة، بالإضافة إلى نمو الوعي لدى أجيال من الإخوان تحرّكت عقولهم خارج الإطار التنظيمي، ورأت الممارسات الديموقراطية، وتمرّدت على أساليب الطاعة التي يروّج لها داخل الإخوان في غير موضعها، وشعارات الثقة في القيادة التي تمنع الجميع من محاسبة القيادة -محاسبة على الأخطاء وعلى إضاعة الفرصة- من واقع الاحترام والتقديس والبيعة، كما تمطي لعقولهم إجازة، فهناك من يفكّر أحسن منهم وهذا هو المفهوم المغلوط للثقة في القيادة.

دفعت هذه الأحداث بعض الإخوان المسلمين على الخروج من صمتهم، والتحدث عن شجونهم ومعاناتهم التي كانت حبيسة وجدانهم حول الممارسات التالية:

١. غياب الشفافية في الكثير من الممارسات، وبالتالي غياب الرقابة والمحاسبة سواء على الأخطاء أو المحاسبة على الفرص الضائعة، ولا توجد مؤسسة رقابية مستقلة عن الجهاز التنفيذي داخل الجماعة، مما أدى إلى الوقوع في العديد من الأخطاء وتردي أداء الجماعة.

٢. انفراد مكتب الإرشاد باتخاذ القرارات والصلاحيات الواسعة المطلقة له في ظل عدم انعقاد مجالس الشورى، وفي ظل عدم إلزاميتها له، وإهداره آراء اللجان التخصصية والكفاءات داخل الجماعة، وخسرت الجماعة بذلك جهود الكثير من أبنائها، وانعدمت المبادرات البناءة وتردى الأداء.

٣. اختزال الممارسات الديموقراطية في انتخاب مجالس الشورى التي لا تنعقد أبدا ويقتصر دورها على الانتخابات فقط، وذلك مرة واحدة كل أربعة أعوام، واعتماد ديموقراطية التفويض في الممارسة، والتي فيها يفوض الناخب المرشح في اتخاذ القرارات دون الرجوع إليه، وليس ديموقراطية التمثيل والتي تلزم المرشح بالرجوع لمن انتخبوه لاستطلاع آرائهم ونقلها وليس التعبير عن قناعاته الشخصية هو فقط.

٤. عدم إتاحة الفرصة للمرشحين بأن يعلنوا عن أفكارهم وبرامجهم التي يدعمونها، وفرصة الاتصال بالإخوان لنشر أفكارهم والترويج لها، ليختار الناس الفكرة قبل اختيارهم للشخص، ومعلوم غياب آلية الترشيح والترشح، فالجميع مرشح في انتخابات الإخوان.

٥. الانتخابات تتم في ظل غياب توصيف وظيفي للمهمة المراد الترشح لها، فهل المهمة المطلوبة هي دعوية أم تربوية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم علمية أم غيرها من المهام؟ وهل المطلوب كفاءة تخطيطية، أم كفاءة إدارية أم كفاءة تنفيذية في أحد المجالات السابقة؟؟ كل ذلك غائب ومغيب، والنتيجة اختيار عشوائي غير متجانس يحصد فيه الأصوات المشاهير من أهل الدعوة والخطب.. حتى لو تم اختيار أحدهم في مجاله لمهمة دعوية ولكن المطلوب كفاءة تخطيطية أو إدارية، فإنه يفشل فشلا ذريعا لأنه كفاءة تنفيذية وليس له في الإدارة أو التخطيط؟

٦. الاختيار الجغرافي للمرشحين يحرم الجماعة من الكفاءات، حيث يحدد لكل منطقة عددا من الممثلين، وربما تحتوي على كفاءات أكثر بكثير من حصتها الانتخابية، وقد تفتقر المناطق الأخرى إلى كفاءات، وعموما تصلح هذه الطريقة وتستخدم فقط في انتخاب مندوبين يمثلون آلام (شكاوى) وآمال

(مقترحات) المناطق التي جاءوا منها، أي لرفع الواقع فقط، وليس لاختيار كفاءات.

٧. اختزال حق إبداء الرأي في النصيحة فقط، وانتهاء دور الفرد بمجرد إبدائها، ليتم بعد ذلك في معظم الأحيان حفظها أو تجاهلها من قبل أحد مستويات الإدارة، ولا يحصل مقدمها على إجابة أو فرصة لعرضها ومناقشتها في ظل غياب ديموقراطية المحاسبة على الفرص الضائعة، بل إن الفرد لا تتاح له الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار أو تدارس الاقتراحات الاخرى والاطلاع عليها.

٨. اتساع نشاط الجماعة ليشمل ثلاثة محاور هي: الدعوة والسياسة والنهضة (الاقتصاد والعلوم والاجتماع)، بينما هيكلها التنظيمي لا يحتمل ولا يعبِّر إلا عن محور الدعوة والتربية، ظهر الخلل والقصور بصورة واضحة، وكان الأولى أن تتبع الجماعة مبدأ شمول الفهم لدى الإخوان، وتعدد جهات التنفيذ للمحاور من خارجها، وقد يشترك فيها أفرادها بذواتهم وليس بصفتهم، وكان من أثر الممارسات السياسية للجماعة أن اكتسبت عداوة السلطة الحاكمة مما دفعها إلى محاربة أنشطة الجماعة الدعوية والنهضوية أيضا، وتحوُّل العداء للإسلام ذاته، ونتج عن ممارسة السياسة حدوث مخاصمة مع الأحزاب القائمة -لم يرِدْها الإخوان- من باب التنافس على أصوات الناخبين والوصول للحكم، بينما العمل الإسلامي يجب أن يجمع كل المخلصين من جميع الأحزاب، ونتج عن العمل السياسي أيضا ضرب السلطة للمؤسسات النهضوية للإخوان، فأغلقت شركات ومصانع وصودرت رؤوس أموالهم، وأغلقت جمعياتهم الاهلية، وحوربت رموزهم العلمية وحرموا من المناصب التي يستحقونها.

٩. الهاجس الأمني الذي كبّل حركة الجماعة، وكان الدافع الذي استغله المحافظون داخل الجماعة في عدم الانخراط والتعامل الكامل مع مؤسسات المجتمع المدني، وعدم استغلال فرصة وجود ٨٨ نائبا إخوانيا في مجلس الشعب في محاولة تأسيس حزب رسمي (شرعي) للرد على تهم الكيان السري المحظور، حتى مع كون رفضه حتميا من السلطات. ومع هذا الهاجس الأمني تم إلغاء انعقاد مجالس الشورى، وعظمت صلاحيات مكتب الارشاد، وعظمت الاستثناءات، كما أنها كانت مبررا لتأجيل أي إصلاح أو تجديد أو تغيير نحو الأمام.

١٠. الدور الذي لعبه المحافظون داخل الإخوان وخوفهم من التغيير الذي قد ينال من مراكزهم أو قد يمس ما يعتقدونه هم ثوابت فكرية وهي ليست كذلك، والخوف من تأثير تعدد الآراء على قوة التنظيم ووحدته كانت سببا في محاربة الإصلاحيين وأفكارهم وإقصائهم من مواقع اتخاذ القرار المحدودة داخل الجماعة.

١١. غياب استراتيجيات واضحة في الكثير من المجالات نتج عنه التخبط في التصريحات والتعليق على المواقف من العديد من أعضاء مكتب الإرشاد، التي تتعلق بمفاهيم أساسية وليست بأمور فرعية، فأظهرت عدم وضوح الفهم، ويكفي للدلالة على عدم وجود استراتيجيات تأخر ظهور رؤية واضحة معلنة للإخوان (برنامج حزب)، مع أن هذا الأمر هو عمل فكري تنظيري كان يجب التأسيس له منذ دهر بعيد.

١٢. غياب المنهجية العلمية المطلوبة في أداء الجماعة التي تخطط لها في جميع المجالات، وتضع لها المناهج نتج عنه ضعف المناهج التربوية وعدم وجود خطط معتبرة زمنية تستهدف بناء شخصية إخوانية متكاملة بجوانبها الفكرية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والرياضية

والمهارات الذاتية، بالإضافة للجوانب الإيمانية والفقهية والتحليلية النقدية. ويجب أن تكون تلك الخطط المتكاملة معلومة لكل فرد في الإخوان في صورة خريطة تتابع، يعلم أين موقعه وإلى أين سوف يسير ويصل، وما الذي سوف يستفيده من دراسة كل مقرر والقدرات التي سوف يكتسبها، فأسس تعليم الكبار تلزم المعلم بإيضاح المسار التعليمي من بدايته إلى نهايته للمتعلم.

١٣. غياب عمليات قياس الأداء التعليمي وتقدير مستوى المتعلمين، وغياب التركيز على الجانب العملي والممارسة في الواقع.

١٤. غياب إعلان واضح لحقوق الفرد داخل جماعة الإخوان، وكيفية ممارستها بدقة من خلال المؤسسات الداخلية للإخوان، والآليات التي يسلكها الفرد بدقة للحصول الكامل على هذه الحقوق، وعدم وجود مثل هذه اللائحة وعدم توزيعها وتدريسها لأعضاء الإخوان هي الطامة الكبرى.. أما التشدق بالألفاظ العامة والعبارات الفضفاضة مثل أن له حقوق المسلم الكاملة، هي محاولة للخداع وللتهرب من إعطاء الناس حقوقها (انظر ورقة الحقوق الديموقراطية للمواطن المرفقة).

١٥. غياب الممارسات الديموقراطية الكاملة نتج عنه تقوقع الجماعة، وصارت مجموعة دينية لها كهنوت وقداسات داخلية، وبالتالي عجزت عن الاستفادة من الكثير من الكفاءات من خارجها، أو استقبالهم واستيعابهم، وهذا شيء طبيعي؛ لأنها لم تستفدْ من الكفاءات داخلها. ويجب على الجماعة أن تغير مسميات المرشد ومكتب الإرشاد؛ لتحل مكانها أسماء تعبّر عن الواقع الديموقراطي المدني للجماعة.

١٦. طول فترة بقاء الأفراد في المواقع القيادية، ساعد على استمرار الركود وانعدام المبادرات وعدم الاستفادة من الطاقات الشابة، في ظل تمركز

العمل في يد مكتب الإرشاد. ويجب قصر المناصب القيادية على فترتين فقط بحد أقصى ٨ سنوات.

١٧. التجاوزات المالية، وسكوت الجماعة عن اغتصاب أموالها من قبل بعض أعضائها الذين تم تسليمهم أموال الجماعة لاستثمارها في مشاريع تملكها الجماعة؛ مدارس ومستشفيات وشركات ومصانع ومكاتب، ثم قيام هؤلاء الاشخاص بالاستيلاء عليها، او قيام ورثتهم بذلك.. وقد سكتت الجماعة خشية الفضيحة، وهذا خلافا لمنهج الرسول -صلى الله عليه وسلم- في قوله: "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها".

١٨. ظهور أصحاب المنفعة المادية في جماعة الإخوان، والاستفادة من مواقعهم وسمعتهم داخل الجماعة، وحدوث تجاوزات في التعاملات ظلمت الجماعة وظلمت من هم خارجها. وعموما هناك غياب للمحاسبة والمساءلة عن إهدار أموال الجماعة عن طريق الإسراف أحيانا والإهمال أحيانا وقلة الخبرة والجهل أحيانا أخرى.

١٩. غياب آليات النقد الذاتي، وعدم ممارستها أو تدريب الأفراد عليها، وفي المقابل الترويج لأدبيات الثقة والطاعة وحسن الظن لتحجيم وتجريم المنتقدين.

٢٠. التهميش المتعمد لأفراد قاعدة الإخوان وخاصة الشباب، وعدم إعطائهم الحق في المشاركة في صنع المستقبل وتطوير الحاضر، فيتم تطوير برنامج الإخوان في معزل عن القاعدة، بواسطة أفراد معدودين، ثم يفاجأ الجميع بعرضه، دون المرور في حلقات نقاشية معتبرة ومؤثرة في محتواه قبل هذا الطرح الذي تجاهل الذين يقفون في الشارع ويخرجون في التظاهرات ويدخلون السجون، بينما يعرض هذا الامر على من يسمونهم النخبة، ولا مانع

ولكن لا يعني ذلك تجاهل أصحاب البيت والقضية.

٢١. انعدام الإدارة المعلوماتية، وعدم الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة، وعدم تسجيل الأفكار والاقتراحات والتعليقات عليها في قواعد معلومات تسجِّل تراثا فكريا ومخزونا ينطلق منه أي مفكر أو مصلح ليبدأ من حيث انتهى الآخرون، وهذا هو الضامن من عدم تكرار الجهود وإهدار ما سبق.

٢٢. غياب منهج سليم علمي لصناعة الرجال واستنساخ النماذج الناجحة من المفكرين والمصلحين والعلماء في جميع الأصعدة، وعدم البدء المبكر في استكشاف هؤلاء الأفراد، واستنساخ النماذج الناجحة يلزمه دراستها في حياتها؛ لمعرفة أسباب القوة والنجاح، ويلزمه مناخ صحي وحر للممارسة.

٢٣. عدم السماح بحرية الاطلاع على المعلومات؛ وغياب المعلومات والأفكار وتغييبها عـن الأفراد حرم الجماعة مساهمات ومشـاركات الجميع في تطوير الأفكار وعلاج الأزمات وطرح المبادرات.

٢٤. ظهور آفة الالتزام الحزبي داخل جماعة الإخوان، والتي تدفع الإخوان إلى التصويت على الرأي الذي تريده الجماعة في المجالس الديموقراطية الداخلية والخارجية، وتحول دون انضمام أفراد الإخوان إلى أفكار غير متعارضة مع الإسلام يدعو إليها الآخرون رغم اقتناعهم بأنها أفضل من الطرح الإخواني، مما أوجد التعصب وغياب الأمانة العلمية، وهذه الآفة نسميها نحن التصويت الميكانيكي ونعيبه على الحزب الوطني.

٢٥. عدم الاستفادة من التقنيات الحديثة في الاتصالات لإجراء الاجتماعات والتصويـت إلكترونيا، والخروج من إشكاليـة تعذر عقد الاجتماعات، ومن ثم عدم إلغاء اجتماعات مجالس الشورى؛ لاستحالة الانعقاد.

٢٦. عدم تقدير الكفاءات وإظهارها: تحفل جماعة الإخوان بالكثير من الكفاءات، ولكن طريقة الممارسة والهيكل الحالي يحول دون الاستفادة منهم، وهم ليسوا مشاهير من أصحاب المنابر حتى يعرفهم الناس وينتخبوهم، وهم أيضا لا يريدون مناصب إدارية، فدورهم الإبداعي هو هناك في مجال التخطيط ووضع الحلول والبرامج، فضلا عن أنه لا يتم الإعلان عن مجهوداتهم وأعمالهم أو اقتراحاتهم التي يتقدمون بها ليعرفها الناس وتضاف إلى رصيدهم، لتعلي من شأنهم أمامهم، ليعرف الناس من يرشحونهم للمهام بعد ذلك.

٢٧. ديموقراطية اختيار الأفراد مقدمة على ديموقراطية اختيار الفكرة في الجماعة، بينما الأصل في الشورى في المقام الأول هو التشاور حول الوصول إلى أفضل قرار (اختيار الفكرة) وليس اختيار أفراد.. كان من الممكن أن يشارك من يستطيع من الجماعة في اقتراح البرنامج والخطط، وتدارسها حتى يتم الاتفاق عليها، ثم يتم بعد ذلك اختيار الأفراد المنوط بهم تنفيذ البرنامج، وهذا يعني أن الفكرة الجيدة تجد طريقها للتنفيذ بغض النظر عن موقع صاحبها في الهرم التنظيمي للجماعة.

٢٨. التعقيد الإداري الحالي الذي يحول دون التواصل وانسياب الأفكار والاقتراحات والشكاوى بين المستويات الإدارية.

٢٩. عدم التواكب مع الانفتاح الفكري والمعلوماتي وروح العصر، والاستمرار في الانغلاق على النفس، وعدم الواقعية في التعامل مع حقيقة شيوع المعلومات وانتشارها، وانتشار التساؤلات والاتهامات، وحتمية الحوار وليس الاعتزال أو تجاهل ما يحدث دون التعليق عليه.

٣٠. عدم الاعتراف بالأخطاء والاعتذار عنها، بل الإصرار على ذلك،

والإنكار خشية المساس بسمعة الجماعة خطأ جسيم، يخلٌ بالمصداقية والأمانة العلمية، ويفقد الثقة في الجماعة، وتخسر القضايا الأخرى التي هي فيها على صواب.. وفقه المراجعات هو عمل حضاري تتدارك فيه كل أمة أخطاءها، وتؤكد على بشريتها وعدم العصمة والقدسية لقادتها.

ومن خلال تأمل النقاط والسلبيات السابقة، يتضح أن الأمر يتجاوز تعديل اللائحة الداخلية، ليصل إلى ضرورة وضع دستور (منهج) واضح وجلي، يضع الأسس التي تنطلق منها اللائحة.

دستور (منهج) جماعة الإخوان:

نعم إنه من غير المقبول أن نحيل من يريد التعرف على جماعة الإخوان المسلمين إلى مجموعة رسائل وكتابات الشيخ حسن البنا، أو كتابات رموز الإخوان ومرشديها؛ ليستخلص منها وفق فهمه الأهداف والمبادئ والاستراتيجيات والوسائل والحقوق والواجبات، وهذا غير معقول، مما يدفع البعض إلى أن يلجأ إلى مختصرات أو كتابات أُعدَّت من قبل غير الإخوان تصف جماعة الإخوان وفق رؤيتها الخاصة، وقد تكون ناقصة أو معادية أو متجنية فتنسب للجماعة ما ليس فيها.

يلزم أن يكون هناك دستور للإخوان يوضح في صورة جلية ورسمية معتمدة ومرجعية لمن يريد أن يتعرف على الجماعة أو ينضم إليها، ويجب البدء في إجراء هذا التنظير والتقنين فورا، بحيث يشمل النقاط الرئيسة التالية:

١- أهداف الجماعة.

٢- مبادئ الجماعة وثوابتها.

٣- السياسات العامة والاستراتيجيات الرئيسة للجماعة.

٤- وسائل الجماعة لتحقيق هذه الأهداف.

٥- واجبات الفرد في الجماعة.

٦- حقوق الفرد في الجماعة (انظر وثيقة الحقوق الديموقراطية للأفراد الملحقة).

٧- موقف الجماعة من الآخر (أفراد أو هيئات أو حكومات)، ويشمل ذلك: غير الأعضاء فيها، وغير المسلمين، والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، والشعب، والحكومة المصرية، والدول العربية والإسلامية، والدول الأجنبية.

٨- شروط العضوية.

٩- موارد الجماعة.

ثم تأتي بعد ذلك اللائحة التنفيذية الداخلية التي تشرح المنظومة الداخلية لعمل جماعة الإخوان.

اللائحة الداخلية التنفيذية لجماعة الإخوان المسلمين:

تهتم اللائحة الداخلية التنفيذية بوضع تصور تطبيق الدستور السابق بيانه اللازم لتحقيق أهداف الجماعة مع الحفاظ على مبادئها وثوابتها، ووفق الاستراتيجيات المتبناة، وباتباع الوسائل المعتمدة، مع الحفاظ على حقوق الفرد، وباستخدام إمكانيات الأفراد المنصوص عليها في الواجبات، وذلك يعني بيان:

١. الهياكل الداخلية للجماعة ومؤسساتها.

٢. تكوين المؤسسات الداخلية ومهامها وصلاحياتها وعلاقاتها ببعضها بعضا ومدتها وأعضائها.

٣. الأساليب المؤسسية والإجراءات التي تمارس داخل المنظومة.

٤. مؤسسات التخطيط والتطوير وكيفية الاستفادة من الكفاءات.

٥. المؤسسة الرقابية وكيفية تقويم النظام لنفسه وتحقيق المراقبة والمتابعة والمحاسبة.

٦. الجهاز الإداري والتنفيذي.

٧. ضوابط الفصل بين المؤسسات الداخلية الثلاث: التخطيط والتنفيذ والرقابة.

٨. تفصيل واجبات الأفراد.

٩. تفصيل حقوق الأفراد وكيفية ممارستها.

١٠. العضوية وشروطها، والفصل من العضوية.

١١. الموارد المالية.

وثيقة حقوق الممارسة الديموقراطية الأساسية للمواطنين:

أولا: حقوق إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار:

١- حق التعبير عن الرأي (إبداء الرأي وإعلانه والإفصاح عنه)، وعدم تضرره قانونيا وماديا ومعنويا من جراء ذلك.

٢- حق الاحتفاظ بالرأي، وعدم الإجبار على تركه.

٣- حق نشر الرأي بصوره المختلفة (الصحافة والإعلام).

٤- حق الدعوة للرأي، والعمل على دعوة الناس لاعتناق الرأي.

٥- حق الاجتماع على الرأي والدعوة للاجتماع.

٦- حق ممارسة الفكر ومقتضياته (العمل بمقتضى الرأي).

٧- حق تكوين مؤسسات وجمعيات وأحزاب تدعو للفكر.

٨- حق الاقتراح، وإدراج الاقتراحات للنقاش (طلب مناقشة الرأي).

٩- حق اثبات الرأي والاعتراض والتحفظات على القرارات.

١٠- حق الاطلاع على المعلومات والإحصائيات والسؤال والاستفسار لبناء التصور السليم.

١١- حق الاطلاع على الآراء والاقتراحات الأخرى (الاطلاع على آراء الغير).

١٢- حق مناقشة وتدارس الآراء قبل الدخول لمرحلة الاختيار (حق الاشتراك في مناقشة وتدارس الآراء).

١٣- حق المشاركة في اختيار الآراء بعد التدارس (حق الاختيار).

ثانيا: حقوق المشاركة في المراقبة والمتابعة:

١- حق الشكوى والانتقاد في القضايا الشخصية والعامة.

٢- حق رفع وتحريك الدعوى القضائية (المخاصمة).

٣- حق المراقبة للأجهزة التنفيذية والعامة (للحماية ومحاربة الفساد).

٤- حق المتابعة للأجهزة التنفيذية والعامة (لحسن وكفاءة الأداء).

٥- حق المساءلة للأجهزة التنفيذية والعامة، والحصول على الجواب (حق الاستجواب).

٦- حق المحاسبة لمسئولي السلطة، وإيقاع الثواب والعقاب.

حقوق المشاركة في مؤسسات الدولة بالأصالة أو الاختيار:

١- حق تقلد الوظائف والمناصب، متى توفرت الشروط فيه (وفق قاعدة فوز الأصلح والمنافسة الشريفة)، والمساواة مع الآخرين، وعدم التمايز بالجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو التوجه الفكري والسياسي (تكافؤ الفرص).

٢- حق اختيار المندوبين والممثلين والقيادات.

٣- حق عزل المندوبين والممثلين والقيادات (سحب الثقة).

٤- حق ترشيح النفس للمناصب والوظائف.

٥- حق ترشيح الغير للمناصب.

٦- حق الاعتراض على ترشيح الآخرين.

ولقد أردت تفصيل الممارسات الديموقراطية، ليس من باب الترف الفكري، ولكن للأسباب التالية:

١- ليعرف كل فرد حقه على وجه التحديد وليس على وجه الإجمال المخلّ والخادع.

٢- لا ينخدع الأفراد بما تفعله الأنظمة الاستبدادية من ممارسات لخداع شعوبها، فتعطي الشعب أحد جوانب الحرية مثل حرية إعلان الرأي فقط (من

خلال الصحافة والإعلام)، دون باقي الحقوق الأخرى، لتدعي الديموقراطية وتتشدّق بذلك.

٣- إنشاء مؤسسات ووضع آليات لضمان ممارسة كل حق من الحقوق السابقة.

ضوابط الممارسة الديموقراطية:

صيانة الحرية: والفرد في هذه الممارسات، يتمتع بكامل الحرية والحماية، ولا يتعرض بسبب ممارسته لأي نوع من التجريم أو اللوم أو التمييز أو الانتقاص أو الضرر المادي والمعنوي، ولا يتعرض لأي ضغط مادي أو معنوي أيا كانت درجته للتأثير على ممارساته، ويجرم كل من يرتكب فعلا أو يأتي قولا ينافي هذا المبدأ.

ضمان المساواة والعدل:

والأفراد متساوون تماما في هذه الممارسات وأمام القانون، دون تفرقة أو تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو التوجه الفكري والسياسي، أو المركز المالي، أو المركز الاجتماعي أو الوظيفة والمنصب أو العصبيات، أو المظهر الخارجي والحالة الصحية والجسدية، أو الحزازيات والعداوات والمشاحنات والانطباعات النفسية، ويجب أن يتاح لكل فرد فرصة متساوية مع غيره، وفق قواعد تكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة، ويجرّم كل من يرتكب فعلا أو يأتي قولا ينافي هذا المبدأ.

الالتزام بالدستور (المبادئ):

يجب أن تتم جميع الممارسات وفق أحكام الدستور والمبادئ الأساسية للبلاد، فلا يسمح بممارسات تنقض وتهدم المبادئ الرئيسية للبلاد، والتي منها الحفاظ على قيم الأديان السماوية والحرية والمساواة، وألا تستخدم الديموقراطية لهدم الديموقراطية.

إخوان إصلاحيون فبراير ٢٠١١